

بموجب هذا أنتقم بطلب بطاقة ائتمان من بنك المال الأردني / كابيتال بنك، يشار إليه فيما بعد بالبنك، كما أقبل بأن يكون للبنك الحق وفقاً لاختياره المطلق في قبول أو رفض هذا الطلب بدون إبداء أية أسباب مهما كانت. تخضع بطاقتي الصادره على حسابي - وأية بطاقة تابعة أخرى - لأحكام وشروط اتفاقية حامل البطاقة الصادرة من قبل البنك، وأيضاً تخضع لأي تعديل قد يحصل على الشروط والأحكام المشار إليها، وعند الطلب أخول البنك بإصدار بطاقة و/أو بطاقات إضافية تستخدم على حسابي للشخص المذكور فيها والذي تجاوز الثامنة عشرة عاماً، وأوافق على تزويده و/أو تزويدهم بمعلومات عن البطاقة بناءً على طلبي بموجب هذا الإقرار غير القابل للنقض. وبإصداركم لي بطاقة الائتمان و/أو بطاقة إضافية تمنح لأي شخص بموجب طلب منحي هذه البطاقة وبموجب الاتفاقية الموقعة مني فإنني أعتبر مسؤولاً عن أي سحب يرد بكشف الحساب الشهري الصادر عن البنك، وللبنك الحق في تغطيته دون الرجوع إليّ من أي حساب لي في أي فرع من فروع البنك، كما أتعهد بعدم تجاوز الحد الأعلى المسموح لي بسحبه بموجب بطاقة الائتمان والبالغ سقفها () دينار أردني وإذا صدف وحصل مثل هذا التجاوز بقصد أو بدون قصد فإنني أفوض البنك بتغطية هذا التجاوز فور حصوله بالدينار الأردني ومن أي حساب لي لديكم دون أي اعتراض مني على سعر الصرف أو على هذه التغطية.

عند الموافقة على إصدار البطاقة فإنني أوافق على دفع الرسوم المترتبة على ذلك سنوياً بغض النظر عن فيما إذا تم تفعيل البطاقة أم لا.

تسري هذه الشروط والأحكام على العلاقة بين البنك و/أو أي شخص يتقدم بطلب إصدار البطاقة الائتمانية، (صبغة المذكر أينما وردت تشمل المؤنث أيضاً) وتعني العبارات والكلمات التالية ما يلي:

التعريفات:

الأحكام: الأحكام التي تبين طريقة استعمال البطاقة الائتمانية وحقوق والتزامات كل من طالب إصدار البطاقة وأي تعديل قد يطرأ عليها.

المملكة: المملكة الأردنية الهاشمية.

البنك: بنك المال الأردني.

العميل: هو الذي يحتفظ بحساب لدى البنك ويتم إصدار بطاقة رئيسية له، ويعتبر مسؤولاً عن أية بطاقة/بطاقات فرعية تصدر بناءً على طلبه ويوافق البنك على إصدارها.

الكفيل: هو الشخص/المؤسسة/الشركة التي يقوم بكفالة العميل/الالتزامات المترتبة على بطاقته الائتمانية.

الحساب: الحساب المفتوح باسم العميل أو الحساب الذي سيتم فتحه للتعامل بالبطاقة.

البطاقة: البطاقة الائتمانية بأنواعها "فيزا أو ماستركارد" الصادرة عن البنك و/أو المجددة.

البطاقة الرئيسية: هي البطاقة التي تصدر باسم طالب الإصدار لدى البنك بناءً على طلبه ووفقاً لهذه الأحكام والشروط.

البطاقة التابعة: هي البطاقة التي يصدرها البنك بناءً على طلب حامل البطاقة الرئيسية لاستعمال الشخص الذي يحدده وتصدر هذه البطاقة الفرعية وفق الأسس المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط.

طالب الإصدار: أي شخص يتقدم بطلب إصدار بطاقة ائتمانية سواء كان يحتفظ و/أو لا يحتفظ بحساب لدى البنك، ويكون مسؤولاً عن أي بطاقة فرعية تصدر بناءً على طلبه ويوافق البنك على إصدارها.

حامل البطاقة: أي شخص يحمل البطاقة الائتمانية الرئيسية والفرعية الصادرة عن البنك بناءً على طلب الإصدار.

استعمال البطاقة: هي عمليات شراء البضائع والحصول على الخدمات من المحلات التجارية أو السحب بواسطة البطاقة على أجهزة الصراف الآلي و/أو السحب نقداً من البنوك.
حد البطاقة: الحد الأقصى المسموح لطالب الإصدار استغلاله والمقرر من قبل البنك.

الرقم السري: هو الرقم الذي يصدره البنك لحامل البطاقة الرئيسية والبطاقة الفرعية، والذي يمكنه من استعمال أجهزة الصراف الآلي التي تأخذ الأرقام POS للسحب النقدي والاستفسار عن رصيد بطاقته في كافة أنحاء العالم، وعلى أجهزة التفويض الآلي.

المصاريف: وتشمل تكاليف رسوم الطابع وأجور ونفقات البريد والهاتف والتلغراف والنقل والسعر وفرق العملة والعمولة والفوائد وسائر العمولات ونفقات التحصيل وكافة المصاريف البنكية الأخرى والرسوم والغرامات وأتعاب المحاماة والخبرة التي يدفعها البنك وأية رسوم يتكدها البنك بسبب إصدار البطاقة و/أو استعمالها.

الدفعة الشهرية: المبلغ المطلوب دفعه من طالب إصدار البطاقة شهرياً، ويمثل النسبة المئوية المقررة من مجموع التزامات طالب إصدار البطاقة عن مجموع الالتزامات 100% وبالحد الأدنى المطلوب، ويمكن أن تكون النسبة المئوية المطلوبة من طالب إصدار البطاقة.

رصيد حساب البطاقة: إجمالي الرصيد المستغل من البطاقة المستحق الدفع للبنك طبقاً لسجلاته في تاريخ إصدار كشف حساب البطاقة شاملاً جميع المصاريف.

كشف حساب البطاقة: الكشف الذي يبين تفاصيل المبالغ المدينة والدائنة ورصيد حساب البطاقة المستحق للبنك والناتج عن استخدام البطاقة من قبل حاملها.

عند إصدار بطاقة فيزا أو ماستركارد والمسماة فيما بعد «البطاقة» الصادرة عن البنك والمسمى فيما بعد «البنك» والمشار إليه فيما بعد العميل «حامل البطاقة» أو كد التزامي بالأحكام والشروط المبينة أدناه التي اطلعت ووافقت عليها وأتعهد بالعمل بموجبها وهي على النحو التالي:

- 1- تعتبر جميع حسابات العميل حامل البطاقة / الكفيل مرهونة رهناً حيازياً لتسديد المبلغ والالتزامات المترتبة والتي ستترب عليهم، ويفوض العميل / الكفيل البنك بصورة مسبقة بتغطية أي سحب / سحبات تجري على البطاقة داخل المملكة وخارجها من شراء البضائع والحصول على خدمات وسلف نقدية وغير ذلك مع الالتزام بتسديد كافة المبالغ المسجلة على الحساب الجاري لديكم وأي عمولات وفوائد وطوائع ونفقات ومصاريح وترتب وستترب على البطاقة من حساباتي وفقاً لما جاء في هذه الأحكام والشروط لذا فإنني أنا / نحن الموقعين أدناه نفوض البنك وفي جميع الأوقات تفويضاً مطلقاً لا رجعة عنه بإجراء التقاص وتغطية وتسديد جميع السحب / السحوبات باستخدام البطاقة و أي عمولات وفوائد ونفقات ومصاريح بالغا ما بلغت من حسابي / حساباتي / حساباتنا لدى البنك سواء بالدينار الأردني أو بأي عملات أخرى وفي حالة اختلاف العملات فإن العميل حامل البطاقة / الكفيل يفوض البنك بإجراء تحويل العملات بالطريقة والسعر وفقاً لما يراه مناسباً دون الحاجة للرجوع إليه / إليهم أو الاعتراض على ذلك وبحيث يعتبر هذا التفويض مستمراً وغير معلق على شرط وغير قابل للطعن بأي طريقة من طرق الطعن ولا ينتهي إلا إذا تم تسديد جميع الالتزامات والمبالغ والعمولات والفوائد والطوائع والنفقات والمصاريح المطلوبة للبنك وفقاً لدفاتره وسجلاته والتي تعتبر نهائية وصحيحة.
- 2- يفوض العميل بموجب هذه الأحكام والشروط الخاصة بإصدار البطاقات الائتمانية بفتح حساب يستعمل خصيصاً لقيده مختلف العمليات المتصلة ببرنامج البطاقة الخاص بالبطاقة الرئيسية وبأي بطاقة / بطاقات تابعة.
- 3- يكون استعمال البطاقة قاصراً على حاملها مع عدم السماح لأي شخص باستعمالها إلا أنه يحق للبنك وفقاً لاختياره أن يصدر بطاقات بناءً على طلب خطي من العميل حامل البطاقة وذلك لغاية استعمالها من قبل أفراد عائلته على أن يتحمل العميل حامل البطاقة الأساسية المسؤولية عن كافة المبالغ والمطالبات وغير ذلك التي ستترب على استعمال البطاقات التابعة.
- 4- من المفهوم أن هذه البطاقة تبقى ملكاً للبنك في كافة الأوقات ويتوجب إعادتها له بمجرد طلب ذلك حتى في حالة إنهاء ووقف العمل بالبطاقة على أن لا يؤثر ذلك على أية مطالبات والتزامات تترتب قبل تسليم البطاقة للبنك.
- 5- يحق للبنك في أي وقت ودون أدنى مسؤولية وقف العمل بالبطاقة مؤقتاً إذا توفرت لديه أية شكوك باستخدام البطاقة بصورة غير صحيحة و/أو غير مشروعة سواء بناءً على تقارير قد يتلقاها البنك و/أو نتيجة عدم تمكنه من تأكيد صحة الحركات مع طالب الإصدار خصوصاً إذا وردت الحركات المشكوك فيها من إحدى الدول المصنفة على أنها ذات مخاطر عالية ولأي سبب آخر يراه البنك وفقاً لتقديره، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر حق البنك بايقاف البطاقة نتيجة اتمام حركات معينة أو تنفيذ حركات معينة على حسابات معينة او وقف تنفيذ عمليات معينة على البطاقات دون أي معارضة بهذا الخصوص.
- 6- في حال رغب حامل البطاقة بإلغاء بطاقته، يقوم البنك بفك رهن الضمان بعد 30 يوم من تاريخ تسديد طالب الإصدار لكافة الالتزامات (إن وجد) المترتبة عليه وللتأكد من جميع الحركات التي تمت على البطاقة.
- 7- فوض العميل حامل البطاقة البنك بتجديد البطاقة / البطاقات الإضافية تلقائياً عند انتهاء مدتها وقيده المبالغ المترتبة على التجديد على حساب البطاقة لدى البنك. كما يحق للعميل طلب إلغاء التجديد قبل 30 يوم من تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة التي يملكها وهنا على العميل دفع كافة المبالغ المترتبة في ذمته وعلى البنك اعلام العميل قبل 30 يوم من تاريخ الانتهاء بأرسال رسالة نصية.
- 8- يوافق العميل حامل البطاقة بأن البنك غير مسؤول عن البضائع والخدمات التي يقوم بشرائها بواسطة البطاقة وفي جميع الأحوال فإن العميل / حامل البطاقة يلتزم بسداد المبالغ المطلوبة بموجب هذه السندات بدون أي اعتراض من أي نوع كان على ذلك.
- 9- يقر العميل حامل البطاقة بأنه يحق للتاجر أن يطلب وثيقة إثبات شخصية لإتمام عملية البيع ويحق للتاجر رفض عملية البيع في حالة امتناع حامل البطاقة عن تقديم وثيقة إثبات شخصية.
- 10- يقر العميل / حامل البطاقة أن البنك لا يتحمل أية مسؤوليات من أي نوع كان بسبب رفض أي شخص و/أو تعذر التعامل و/أو قبول البطاقة، كما ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي عيب و/أو نقص في البضائع والخدمات التي يحصل عليها مهما كان نوعها وعن البضائع المشتراة بواسطة البطاقة.
- 11- لا يعتبر البنك طرفاً في أي خلاف يطرأ بين حامل البطاقة والتاجر / مورد السلع وأي جهة قابلة للبطاقة.
- 12- يتوجب على طالب الإصدار أن يحتفظ بنسخة من قسائم الشراء الصادرة عبر التجار و/أو الإشعارات الصادرة عن أجهزة الصراف الآلي لتدقيقها مع كشف حركات البطاقة للتأكد من المبالغ الواردة فيه.
- 13- يحق للبنك إلغاء وإنهاء العمل بالبطاقة في أي وقت دون أن يكون ملزماً ببيان الأسباب كما يحق للعميل / حامل البطاقة وفي أي وقت يشاء إيقافها و/أو إنهاؤها وفي الحالتين فإن الأرصدة المطلوبة والتي تشمل الفوائد والعمولات وأي مصاريح وتكاليف أخرى مستحقة الدفع فوراً بدون الحاجة إلى إرسال إشعار و/أو خلافه.
- 14- كما أنّ للبنك الحق في استعادة البطاقة باعتبارها مسلمة على سبيل الأمانة للعميل / حامل البطاقة على أن يلتزم العميل في جميع الأوقات بتسديد جميع الالتزامات المترتبة عليها قبل تاريخ تسليم البطاقة دون أي اعتراض، كما يتعهد العميل حامل البطاقة بتسليم البطاقة لأي تاجر و/أو بنك يطلبها نيابة عن البنك مصدر البطاقة مع ضرورة التأكد من إتلاف البطاقة بكسرهما والحصول على وصل بذلك من الجهة التي استلمت البطاقة ويتحمل العميل مسؤولية عدم الالتزام بهذا البند.
- 15- يكون عنوان طالب الإصدار لغايات التبليغ والمراسلات هو العنوان الذي يحتفظ به طالب الإصدار لدى البنك، ويلتزم طالب الإصدار بإبلاغ البنك خطياً عن أي تعديل يطرأ عليه أو على أرقام هواتفه.
- 16- يوافق العميل بأن عدم استلام كشف حساب لا يفسر و/أو يبرر عدم دفع المبالغ المستحقة في موعد استحقاقها.
- 17- تحسب الدفعة الشهرية بعد الأخذ بعين الاعتبار جميع حركات طالب الإصدار والالتزامات المترتبة السابقة والفوائد المتحققة على جميع الالتزامات، وأية عمولات أخرى حسب النسبة المقررة و/أو الحد الأدنى المطلوب لها، وتضاف إليها أي مبالغ غير مسددة في الأشهر السابقة والمبالغ المستعملة فوق الحد المقرر للبطاقة.
- 18- في حال تخلف العميل / حامل البطاقة عن تسديد ثلاثة دفعات شهرية في تاريخ الاستحقاق المحدد من قبل البنك والمبين في كشف الحساب فإن كامل رصيد حساب البطاقة مضافاً إليه فوائد و/أو عمولات و/أو غرامات الدفعات المتأخرة وأية مصاريح أخرى تعتبر مستحقة الدفع فوراً ويحق للبنك إيقاف و/أو إلغاء البطاقة.
- 19- تعتبر الشركة / المؤسسة مسؤولة / مسؤولين مسؤولية كاملة بالتكافل والتضامن عن السحوبات التي تتم بواسطة البطاقة من قبل أصحاب الشركة / المؤسسة في حال إصدارها بناءً على طلبها، ولا يقبل البنك الطعن في السحوبات سواء كانت شخصية لطالب الإصدار و/أو غير ذلك وتلتزم الشركة أصحاب الحسابات المشتركة بتسديد كافة الالتزامات الناتجة عن استخدام البطاقة.
- 20- في حال رغب العميل بتسديد التزاماته من خلال حسابه بالعملة الأجنبية و/أو أراد إجراء تغطية آلية من حسابه بالعملة الأجنبية لحساب البطاقة فيتم قيد المبلغ المعادل المطلوب حسب السعر المعمول به في تاريخ التسديد دون أن يحق له الاعتراض.

- 21- في حال عدم قيام العميل بتسديد الحد الأدنى المستحق بتاريخ الاستحقاق فإن أي تأخر في السداد يتم استيفاء عمولة تأخير والمحددة بحسب جدول الرسوم والعمولات لدى البنك ويتم قيدها على حساب البطاقة دون معارضة من العميل.
- 22- من المفهوم أنّ السحوبات التي يمكن تسديدها على دفعات هي تلك التي تتم ضمن سقف البطاقة المحدد من قبل البنك فقط ويلتزم العميل / حامل البطاقة بتسديد أية تجاوزات لهذا السقف و/أو أية دفعات مستحقة سابقاً في تاريخ الاستحقاق المحدد من قبل البنك.
- 23- تحسب فائدة شهرية على مجموع التزامات طالب الإصدار حسب النسبة المقررة والتي تبلغ 1.75% ويحق للبنك تعديل هذه النسبة حسب أسعار الفائدة السائدة والمعلنة من الجهات الرقابية سواء بالزيادة و/أو النقصان وعلى ان يتم أشعار العميل بذلك.
- 24- تحسب الفوائد على حركة السحب النقدي ابتداءً من تاريخ اليوم الأول للحركة وحتى إصدار كشف حساب البطاقة بحيث تحتسب الفوائد على رصيد البطاقة القائم بما يشمل الفائدة المتراكمة وحتى السداد التام وتبلغ هذه العمولة 4% بالإضافة للفائدة الشهرية البالغة 1.75%.
- 25- يحق للبنك في أي وقت يشاء ووفقاً لتقديره المطلق وبموافقة العميل أن يعدل السقف بالزيادة أو النقصان وأن أي تعديل لا يلغي أي من هذه الشروط والأحكام والتي تبقى معمول بها دون أي تعديل / تغيير.
- 26- في حال تجاوز العميل حامل البطاقة للسقف الممنوح له ولأي سبب كان يتم استيفاء عمولة تجاوز سقف المحددة بحسب جدول الرسوم والعمولات لدى البنك.
- 27- يقر العميل حامل البطاقة بأنّ دفاتر البنك وقيوده وحساباته بينة قاطعة لإثبات الالتزامات والمطالبات والمبالغ المستحقة عليه ويصرح بأنّ الرصيد المطلوب منه وفقاً لقيود البنك وحساباته قطعية ونهائية وصحيحة وفي حال عدم استلام أي اعتراض خلال 14 يوماً من تاريخ إرسال الإشعار من البنك إلى عنوان العميل / حامل البطاقة كمحل مختار له حتى ولو لم يتم تسليم الإشعار.
- 28- يتعهد العميل / الكفيل بتسديد المبالغ المطلوبة شاملة العمولات وأية تكاليف أخرى والفوائد بالسعر السائد بتاريخ القيد بما يتفق مع التعليمات المعمول بها لدى البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني، كما يفوض البنك بأن تقيّد على حسابه / حساباته / حساباتهم و/أو أي منها مع حق البنك أن يقيد على الحساب رسم سحب نقدي حسب النسب المعمول بها في البنك من قيمة السحب النقدي وذلك لتغطية تكلفة تقييم البنوك لهذه الخدمة لحاملها.
- 29- يوافق العميل حامل البطاقة والكفيل بعدم اعتراضهما على قيد قيمة الحركات الدائنة التي تقيّد لحساب البطاقة بقيمة أقل من المبلغ المدفوع أصلاً.
- 30- يوافق العميل / الكفيل بصورة مطلقة على اعتبار جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة المملوكة لهم و/أو أي منهم ما يوجد من أموال لدى البنك أو يودع لديه أو يسجل باسم أي منهم في سجلات البنك محجوزة / ضامنة لتسديد جميع ما يترتب بذمة العميل والكفيل من جراء السحوبات الناتجة عن استخدام البطاقة من قبله أو أي شخص يحمل بطاقة أساسية / بطاقات تابعة ويفوض العميل البنك بإجراء الحجز بالوقت والالية التي يراها مناسبة.
- 31- في حال سوء استخدام البطاقة و/أو التواطؤ في الاستخدام، فإن العميل حامل البطاقة والكفيل مسؤولان عن كافة المبالغ المترتبة عن هذا الاستخدام.
- 32- يفوض العميل حامل البطاقة / الكفيل البنك تفويضاً مطلقاً بأن يسجل على حسابه المبين في هذا الطلب رسم الاشتراك السنوي للبطاقة وكافة المبالغ والمصاريف والنفقات المترتبة على استعماله للبطاقة و/أو الناشئة عن مطالبته بتسديد الأرصدة المدينة المترتبة في ذمته سواء قام حامل البطاقة بتوقيع الإيصالات عند استخدامه للبطاقة أو لم يقم بذلك وعلى ان يقوم البنك بإشعار العميل بموجب رسالة نصية بهذه المصاريف التي تقيّد على حساب البطاقة.
- 33- في حالة الحجز على ممتلكات حامل البطاقة / الكفيل و/أو صدور حكم على إحداهما و/أو كليهما بتصفية ممتلكاتهما و/أو إذا أشهر أحدهما إفلاسه و/أو عجز عن و/أو التوقف عن الدفع ثلاثة دفعات في تاريخ الاستحقاق المحدد من قبل البنك والمبين في كشف الحساب و/أو في حالة وفاة أحدهما و/أو كليهما يلغى العمل بالبطاقة، ويصبح الرصيد المدين في حساب حامل البطاقة مستحق الدفع فوراً دون الحاجة إلى توجيه إنذار و/أو إشعار و/أو خلافه ويجب أن يسدد فوراً، ويحتفظ البنك بحقه في مطالبة وكيل تفليسه حامل البطاقة و/أو الكفيل.
- 34- يتوجب على العميل عدم استعمال البطاقة للمقامرة و/أو شراء مواد ممنوعة و/أو بضائع ممنوعة قانوناً للشراء و/أو عن طريق الإنترنت و/أو الهاتف و/أو طلب الخدمات من خلال البريد الذي قد يؤدي إلى كشف رقم البطاقة مما قد يعرض (حامل البطاقة) لمخاطر استخدامها من قبل الآخرين (خاصة شبكة الإنترنت).
- 35- يلتزم العميل حامل البطاقة باتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة، والاحتفاظ بالرقم السري بعيداً عنها، كما يتعهد بإبلاغ البنك فوراً عند فقدانها، ويتحمل العميل المسؤولية المطلقة عن فقدانها وسرقتها واستعمالها، ويلتزم بتحمل ما يترتب على ذلك من مطالبات أخرى في حال عدم إبلاغ البنك بذلك، كما ويلتزم بالتبليغ فوراً في حالة عثوره على البطاقة ليقوم البنك باتخاذ الإجراء المناسب، ويحق للبنك أن يصدر بطاقة جديدة بدل تالفة و/أو المسروقة (المفقودة) المبلغ عنها ويخضع إصدارها إلى الرسوم المقررة لإصدار البطاقات المسروقة / المفقودة.
- 36- يحظر التعامل بالعمولات الافتراضية بكافة أنواعها / أشكالها من خلال البطاقات الائتمانية المصدرة سواء فيما يتعلق بشرائها أو بيعها من خلال التحويل من حساب البطاقة أو التحويل إليها وفي حال اكتشاف ذلك فإن للبنك الحق بإغلاق البطاقة / حساب البطاقة دون اذن مسبق من العميل.
- 37- يصرح طالب إصدار البطاقة الائتمانية بما يلي:
- جميع التبليغات القضائية و/أو كل ما يصدر عن البنك إلى طالب الإصدار مقبولة على عنوانه المحفوظ لدى البنك دون الحاجة إلى إنذار أو إخطار عدلي لغايات هذه الوثيقة.
 - يخضع هذا العقد لأحكام القانون الأردني والأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى التعليمات الصادرة عن شركة فيزا العالمية وأي تعديلات قد تطرأ عليها مستقبلاً.
 - تعتبر محكمة قصر العدل / عمان المختصة بالنظر في أي خلاف / نزاع / مطالبات تنشأ عن هذا العقد.
 - أن للبنك صلاحية مقاضاة العميل لدى أي محكمة ذات اختصاص والتي يقع فيها عنوانه بغض النظر عن الصلاحية المكانية لهذه المحكمة ويسقط حقه مسبقاً في الطعن بالصلاحية المكانية للمحكمة التي يختارها البنك.
 - بغض النظر عما هو منصوص عليه في هذه المادة فإنه يحق للبنك ممارسة صلاحيات المقاضاة في أي دولة يختارها أو في أي دولة يقيم بها العميل / الكفيل أو يوجد له / لهما أموال فيها، كما أن المقاضاة في دولة لا تحول بأن تتم المقاضاة في ذات الوقت في دولة أخرى أو أكثر.
- 38- إن الشروط الواردة في هذا النموذج هي المعمول بها لدى البنك وهي التي تحكم العلاقة ما بين البنك والعميل، ويقر العميل بأنه اطلع عليها واستلم نسخة عنها وهي ملزمة له دون الحاجة إلى توقيعه عليها، وفي حال توقيع العميل على الصفحة الأخيرة منها فإنه بمثابة توقيع على جميع الصفحات باعتبارها وحدة واحدة.
- 39- يتم منح براءة الذمة الخاصة بالبطاقة بعد 30 يوماً من تاريخ إلغاء البطاقة وتسديدها بالكامل.
- 40- تصدر جميع البطاقات الائتمانية بالخاصية اللاتلامسية.
- 41- تصدر البطاقات الائتمانية بالعملة التالية (الدينار الأردني / الدولار الأمريكي / اليورو / الدرهم الإماراتي / الريال السعودي / الجنيه الاسترليني) وبحيث يكون سداد البطاقات بنفس العملة المصدرة منها أو بما يعادلها بعملة الدينار الأردني.

شروط وأحكام خدمة موثوق من فيزا VBV وخدمة الرمز الآمن عبر ماستركارد MasterCard 3D Secure

- 1- تطبق هذه الأحكام الخاصة بالخدمة عند استخدامك خدمة موثوق من فيزا VBV وخدمة الرمز الآمن عبر ماستركارد ما لم ينص على خلاف ذلك، فإن المصطلحات المحددة في شروط الخدمة هذه تحمل ذات المعاني المعرّفة في الشروط الخاصة بالبطاقات.
- 2- توفر خدمة موثوق من فيزا VBV وخدمة الرمز الآمن عبر ماستركارد وسيلة أمان إضافية ومجانية عند التسوق عن طريق الإنترنت.
- 3- إن البنك لا يضمن مدى الأمان للحركات التي تتم عن طريق الإنترنت وإنما يعمل كوسيط بين العميل والتاجر فقط، وبذلك أنت المسؤول تماماً عن أي عملية شرائية تتم على بطاقتك الائتمانية عن طريق الإنترنت.
- 4- إن هذه الخدمة متاحة لجميع أنواع بطاقات فيزا وماستركارد الائتمانية وبشكل تلقائي، فلا حاجة هناك لأن يتم الاشتراك بالخدمة بشكل منفرد. يتم إشراك جميع عملاء كابتال بنك عند القيام بتوقيع نماذج الحصول على البطاقة الائتمانية بالإضافة للشروط والأحكام الخاصة بالبطاقة.
- 5- بمجرد موافقتك على الشروط الخاصة بهذه الخدمة، فإنك تؤكد بأنك قد اطلعت على جميع الشروط والأحكام الخاصة بها التي يطبقها كل تاجر، و التي يتم الرجوع إليها عن طريق هذا المحتوى.
- 6- تعمل هذه الخدمة عند استخدام بطاقات فيزا وماستركارد الائتمانية للشراء عبر الإنترنت عن طريق أي من المتاجر التي تدعم هذه الخدمة، حيث تظهر شاشة إدخال الرمز السري لمرة واحدة والذي يتم إرساله لرقم هاتف العميل المثبت على النظام بهدف التحقق من صحة العميل الذي تمت عن طريقه هذه العملية، وبقيام العميل بإدخال هذا الرمز فإنه تتم الموافقة من خلاله على جميع الشروط والأحكام الخاصة باستخدام هذه الخدمة.
- 7- في حال عدم إدخال الرمز السري بشكل صحيح، فإن عملية الشراء عن طريق التاجر لن تتم بنجاح وسيتم إيقافها من قبل الموقع.
- 8- في حال عدم إتمام متطلبات عملية الدفع الآلي فإنه لن تكتمل العملية الشرائية.
- 9- تسري كلمة المرور فقط على العملية التي جرى استلام كلمة المرور لأجلها.
- 10- عند استخدام الخدمة فإنه على العميل و/أو مستخدم الخدمة:
أ. التأكد من تحديث رقم الهاتف المسجل لدى البنك.
ب. عدم الكشف عن الرمز السري إلى أي شخص، كما يتعين عليه اتخاذ كافة الاحتياطات والعناية اللازمة لمنع كشف الرمز السري من قبل أي شخص.
ت. التأكد من جاهزية الهاتف لاستقبال الرسائل النصية، مع تحمل العميل لكافة المصاريف للحصول على خدمة الرسائل النصية.
- 11- في حال لم يكن لديك هاتف محمول أو لم تُزودنا برقم هاتفك الجوال، فلن يتمكن البنك من تزويدك بالرمز السري عن طريق رسالة نصية، وستظهر لك في هذه الحالة رسالة على الشاشة تطلب منك الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية لتسجيل رقم الهاتف المعتمد لديك.
- 12- لن تظهر شاشة التحقق من الرمز السري على الدوام. وهذا ما يمكن حدوثه على سبيل المثال في حال قيامك بعملية شراء عن طريق الإنترنت من تاجر لا يستخدم الخدمة، وفي هذه الحالة ما عليك سوى المضي قدماً في عملية الدفع الآلي المتبعة عادة.
- 13- لن تتم مشاركة الرمز السري أو المعلومات الشخصية مع التاجر عند الشراء عن طريق الإنترنت.
- 14- لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ناتج عن استخدام الخدمة أو أي من المعاملات عبر الإنترنت.
- 15- لن يكون البنك مسؤولاً أيضاً عن أي تعديل أو تعليق لهذه الخدمة.
- 16- نظراً لطبيعة الخدمة، فإن البنك لن يكون مسؤولاً عن أي خسارة أو تلف للبرمجيات أو الكمبيوتر أو الاتصالات أو غيرها من المعدات والتي قد تنتج بسبب استخدام هذه الخدمة.
- 17- إن مراسلاتك أو تعاملاتك مع التاجر عبر الإنترنت أو من خلال الخدمة هي فقط بينك وبين التاجر، وإن البنك يخلي مسؤوليته من أي خسارة أو ضرر قد يحدث نتيجة لهذه المعاملات. مشاركة التاجر في الخدمة لا تشير إلى أننا نوصي أو نؤيد أي تاجر، على سبيل المثال، الخدمة لا تتحقق من هوية التاجر أو نوعية السلع أو الخدمات.
- 18- فيما يخص حقوق الملكية الخاصة بخدمة موثوق من فيزا VBV وخدمة الرمز الآمن عبر ماستركارد، لن تكتسب أي حق بالملكية أو بأي مصلحة في البرمجيات المتاحة لك من أجل استخدام هذه الخدمة.
- 19- قد نقوم بشكل دائم أو مؤقت بإلغاء تفعيل إمكانية استخدام الخدمة و/أو إنهاء استخدامك للخدمة دون الحاجة إلى تقديم أي أسباب لذلك.
- 20- قد يقوم البنك بالظروف الاستثنائية بتزويد العميل بإشعار مسبق في مدة يقررهما بحسب تقديره الخاص بإلغاء تفعيل الخدمة إذا كان البنك يشك لأسباب منطقية بأن هنالك استخدام احتيالي أو غير مصرح به لحماية للعميل ودون أن يكون ملزماً بذلك كما ويجوز للبنك بإلغاء استخدام الخدمة تلقائياً إذا لم يتم استخدامها مرة واحدة على الأقل خلال فترة 12 شهراً.

أقرّ بالاطلاع على الشروط والأحكام الخاصة بالبطاقات الائتمانية من كابتال بنك وبخدمة موثوق من فيزا وخدمة الرمز الآمن عبر ماستركارد أعلاه الخاصة بالبطاقة الائتمانية الرئيسة والتابعة والتي أتفق عليها.

تم تدقيق التوقيع من قبل:

اسم مقدم الطلب:

التاريخ:

توقيع مقدم الطلب:

التاريخ: